

Distr.
GENERAL

TD/423
7 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

حدث سابق للمؤتمر

نتائج اجتماع الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بتسخير
الاقتصاد الابتكاري والصناعات الابتكارية لأغراض التنمية

جنيف ١٤-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

اجتمع الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بتسخير الاقتصاد الابتكاري والصناعات الابتكارية لأغراض التنمية في جنيف يومي ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بوصفه حدثاً سابقاً لمؤتمر الأونكتاد الثاني عشر. وحضر الاجتماع ١٤١ مشاركاً من ٤٩ بلداً، و ١١ منظمة دولية، و ٥ وكالات تابعة للأمم المتحدة، و ٣ وكالات متخصصة، و ٩ منظمات غير حكومية. وكان الفريق مؤلفاً من مسؤولين حكوميين كبار، على رأسهم وزير الدولة للثقافة في غانا ونائب وزير الثقافة في بلغاريا، وواضعو سياسات، وخبراء من منظمات دولية، وعاملون في المجتمع الثقافي والابتكاري، وممثلون عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من البلدان المتقدمة والتنمية على السواء. ورأست اجتماع الفريق نائبة رئيس مجلس التجارة والتنمية، السفيرة مابل غوميس أوليفر، نائبة الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة بجنيف.

موجز من إعداد الرئيسة

- ١- ركّز النقاش على قضايا قُدمت في مذكرة معلومات أساسية TD(XII)/BP/4. وكان الهدف من الاجتماع ما يلي: (أ) إتاحة أرضية لإحراز تقدم في النقاش الحكومي الدولي في مجال الصناعات الابتكارية والاقتصاد الابتكاري الناشئ؛ و(ب) استعراض العمل الذي أنجزته أمانة الأونكتاد في الاضطلاع بولايتها بشأن ذلك الموضوع الابتكاري، وإعادة تأكيد دورها وتحديد مجالات العمل الممكن مستقبلاً؛ و(ج) الوقوف على التقدم المحرز في جدول الأعمال التحليلي والسياساتي المتصل بالاقتصاد الابتكاري.
- ٢- واعترف بقيام مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر لأول مرة بإدراج موضوع الصناعات الابتكارية في جدول الأعمال الاقتصادي والإنمائي الدولي. ومنذ ذلك التاريخ، اضطلع الأونكتاد، وفقاً لولايته، بدور رئيسي في توعية الحكومات بإمكانات الاقتصاد الابتكاري في تعزيز المكاسب التجارية والإنمائية، والنهوض بالمبادرات ذات التوجه السياسي، وتدعيم التعاون مع البلدان والمؤسسات والمجتمع الدولي ككل.
- ٣- وناقش الفريق استراتيجيات السياسة العامة، والعمليات المتعددة الأطراف، والتجارب الوطنية، وأدوات التقييم ومجالات التعاون الدولي الهادفة إلى تعزيز القدرات الابتكارية في البلدان النامية. وركزت المناقشات على ستة مواضيع وهي: (أ) خيارات السياسات الابتكارية الكفيلة بتحقيق تضافر بين الوزارات؛ و(ب) النهوض بالمكاسب التجارية الناجمة عن السلع والخدمات الابتكارية؛ و(ج) دور حقوق الملكية الفكرية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ و(د) تشجيع السياسات الثقافية والحفاظ في الوقت نفسه على التنوع الثقافي؛ و(هـ) بناء قدرات وأوجه تضافر ابتكارية للتعاون الدولي؛ و(و) استقاء الأرقام التجارية والمؤشرات الاقتصادية للصناعات الابتكارية.
- ٤- ولوحظ أنه - بالنظر إلى الجوانب المتعددة الاختصاصات للاقتصاد الابتكاري في التعامل مع التفاعل بين الاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا - يدعو الاقتصاد الابتكاري إلى ردود سياساتية ابتكارية مشتركة تشمل وزارات الثقافة والتجارة والخارجية والتكنولوجيا والعمل والسياحة والتعليم. ولكي تكون السياسات العامة فعالة، يجب أن توضع بطريقة متسقة ومتكاملة من أجل تسخير إمكانات الاقتصاد الابتكاري للنمو الاجتماعي - الاقتصادي والعمالة. وتجدر الإشارة إلى مشاركة وزراء الثقافة في تحديد مسار عمل السياسات العامة مستقبلاً في مجال الاقتصاد الابتكاري. وبسبب الصلات القائمة بين الصناعات الابتكارية والاقتصاد عموماً بشقيه الكلي والجزئي، ثمة حاجة إلى آليات مؤسسية، ولا سيما في مواجهة التحديات العديدة ذات الصلة بقدرات التوريد والمعوقات المالية وبناء القدرات، وكذلك تعزيز السياسات المالية وقانون المنافسة ونظم الملكية الفكرية. وتؤدي السياسات العامة دوراً أساسياً في تحقيق التأثير الأمثل للعلاقة الابتكارية بين الاستثمار والتكنولوجيا وإقامة المشاريع والتجارة، من أجل تعزيز القدرات الابتكارية للتنمية الشاملة.
- ٥- وأشير إلى أن الصناعات الابتكارية هي من بين أنشط القطاعات في التجارة العالمية. فقد بلغت صادرات السلع والخدمات الابتكارية ٤٤٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، بنمو سنوي نسبته ٨,٧ في المائة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. وشكلت هذه الصناعات مصدراً قوياً للدخل وخلق فرص العمل وإيرادات التصدير بالنسبة إلى أكثر البلدان تقدماً، ويمكن أن تشكل خياراً استراتيجياً ممكناً لتنويع اقتصادات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً،

بإيجاد سبل جديدة لتلك البلدان تمكنها من الانتقال بسرعة إلى القطاعات ذات القيمة المضافة والنمو القوي في الاقتصاد الابتكاري. بيد أنه توجد عوائق تحول دون استفادة البلدان النامية من ديناميّة السلع والخدمات الابتكارية في الأسواق العالمية. وتتسم صياغة السياسات التجارية على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي بالتعقد، ومن اللازم مراعاة أوجه المرونة. وللمفاوضات الجارية في جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية - ولا سيما في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة - آثار في الصناعات الابتكارية، ولا سيما في الخدمات السمعية - البصرية. واعتُبر أنه ينبغي تعزيز استراتيجيات السوق وفرص الأعمال التجارية من أجل النهوض بصناعات السلع والخدمات الابتكارية من البلدان النامية إلى الأسواق العالمية. ويشجع الأونكتاد البلدان النامية على تنويع طائفة السلع والخدمات الابتكارية القابلة للتصدير، بالارتقاء بنوعيتها وتحسين قدرتها التنافسية الدولية. واعتُبر أنه ينبغي بذل جهود للتوفيق بين الأهداف الثقافية والسياسات التجارية الدولية.

٦- واعترف على نطاق واسع بدور حقوق الملكية الفكرية. واعتبر أنه ينبغي التصدي للنواقص الحالية في نظام حقوق الملكية الفكرية، وأن ثمة حاجة إلى خيارات سياسية للتعامل مع القضايا المتعلقة بأوجه التعبير الثقافي التقليدي وبحق الاستعمال العام. ويمكن لتنفيذ جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أن يساعد على وضع البلدان النامية على رأس مبادرات جديدة تتصل بالصناعات الابتكارية، ولا سيما في البلدان النامية. وينبغي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تعمل على حماية الإبداعات المحلية، وينبغي تحقيق توازن بين حماية الحقوق والصالح العام. وتم توخي التعاون بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية والأونكتاد في هذا المجال.

٧- وقد أحدثت التكنولوجيا وأدوات التكنولوجيا الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات تغييرات جذرية لإنشاء وتوزيع المحتوى الابتكاري المرقّم. وتعني نماذج الأعمال التجارية الجديدة أدواراً جديدة للمبدعين، وأشكالاً جديدة للمحتوى، وتفاعلاً، وتخفيضاً لحواجز الدخول. بيد أن أثرها الكامل في الصناعات الابتكارية لم يتضح بعد. وتوجد تحديات لوضع المفاهيم والقياس، كما توجد حاجة للاستفادة إلى أقصى حد من منافع التقارب ونماذج الأعمال التجارية الإلكترونية الابتكارية. وتعتبر إمكانيات تقاسم أفضل الممارسات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية مجالاً يجب مواصلة استكشافه.

٨- وتؤدي الصناعات الابتكارية بصفقتها مصدر تمكين اقتصادي وثقافي دوراً أعاد تأكيده إسهام المجتمع الدولي في تنفيذ اتفاقية التنوع الثقافي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الهادفة إلى الحفاظ على التنوع والنهوض في الوقت نفسه بتعددية العرّوض الثقافية. وتمثل المعاملة التفضيلية للبلدان النامية والتعاون الدولي أداتين هامتين ينبغي أن يدعمهما المجتمع الدولي لصالح البلدان النامية.

٩- ولا يستفيد العديد من البلدان النامية بعد تماماً من اقتصاداتها الابتكارية للوفاء باحتياجاتها الإنمائية، بسبب اقتران ضعف السياسات المحلية بالعوائق التي تواجهها على الصعيد العالمي. وثمة حاجة على الصعيد المحلي إلى وضع سياسات لتعزيز القدرات الابتكارية والتصدي للمعوقات المتعلقة بالحجم بالنسبة إلى المؤسسات الابتكارية الصغيرة والبالغة الصغر، ولا سيما نقص التمويل والمهارات الخاصة بالأعمال التجارية. ولا يوجد نهج واحد مناسب للجميع؛ إذ يعتمد كل بلد على خصوصياته الثقافية والاقتصادية اللازمة لتحديد صناعات ابتكارية تكون لها أفضل

المزايا التنافسية في الأسواق العالمية. وتعتبر المجموعات الابتكارية وبناء القدرات أدوات فعالة. وبإمكان التعاون الدولي أن يؤدي دوراً إيجابياً في مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها الابتكارية.

١٠ - ويتمثل أحد المعوقات الرئيسية أمام تقييم الأثر الاقتصادي للصناعات الابتكارية في نقص الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الموثوقة والقبالة للمقارنة على الصعيد العالمي. وتكمن المشاكل الرئيسية في عدم وجود تعاريف دقيقة ومتفق عليها وفي قيود المنهجيات والشفرات الإحصائية الحالية. وإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن أن تراعي التصنيفات الجمركية الحجم المتزايد للتجارة الرقمية ذات المحتوى الابتكاري. وبمثل عدم وجود تدفق للبيانات عن حقوق المؤلف حلقة مفقودة إضافية. بيد أن الأونكتاد قام بمحاولة أولى لتقديم بياناته الأولية عن تجارة السلع والخدمات الابتكارية. وتقدم تلك البيانات صورة عامة عن تحليل التدفقات التجارية والاتجاهات السوقية. وأعدت قاعدة البيانات العالمية بشأن الصناعات الابتكارية على أساس البيانات الرسمية المقدمة إلى الأمم المتحدة. وكان الهدف قطع خطوة أولى نحو الإحاطة بالنمو النشط للسلع والخدمات الابتكارية في الأسواق العالمية. ورغم أن الصورة غير كاملة بسبب الفوارق في نظم جمع البيانات والعدد المحدود من البلدان التي تتيح أرقاماً عن التجارة في الخدمات الابتكارية، فإن ذلك يمثل خطوة هامة صوب تحقيق شفافية الأسواق. لكن بغية تجاوز النواقص المفاهيمية والمنهجية، فإن من اللازم بذل المزيد من الجهد على مستوى الخبراء. ويعمل الأونكتاد بالتعاون مع مركز التجارة الدولية واليونسكو وغيرهما من المؤسسات ذات الصلة. وثمة حاجة إلى تحسين نوعية الإحصاءات الخاصة بالمنتجات الابتكارية وزيادة تغطيتها لهذه المنتجات. وهذا مجال ينبغي للمنظمات الدولية أن تواصل وتعزز فيه جهودها التعاونية.

١١ - واعترف الفريق بوجوب مواصلة وتعزيز العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال الاقتصاد الابتكاري والصناعات الابتكارية. وقال ممثل الأرجنتين، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن الصناعات الابتكارية مثال للقضايا الناشئة التي ينبغي تناولها في إطار مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر، من أجل تعزيز عمل الأونكتاد في هذا المجال. وأبدى مشاركون آخرون دعمهم للأونكتاد في تعزيز أوجه التضافر مع وكالات الأمم المتحدة - ولا سيما مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومركز التجارة الدولية - وكذلك مع مؤسسات أخرى في مجال تحليل السياسات، والتعاون التقني، وتحسين الإحصاءات فيما يتعلق بالاقتصاد الابتكاري. واعتُبر أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بولاياته ومساعدة الحكومات في مجال القضايا ذات الصلة بالبعد الإنمائي للاقتصاد الابتكاري، وفقاً للركائز الثلاث التي يقوم عليها عمل الأونكتاد: (أ) بناء توافق الآراء، بإتاحة أرضية للمناقشات الحكومية الدولية؛ و(ب) التحليل الذي ينصب على السياسات، بتحديد القضايا الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد الابتكاري وديناميات الصناعات الابتكارية في الأسواق العالمية؛ و(ج) التعاون التقني، بمساعدة البلدان النامية على تعزيز اقتصاداتها الابتكارية لتحقيق مكاسب تجارية وإنمائية.
